بعيدة المدى لاضعاف الاسس الاكثر اعتدالاً بين الفلسطينيين لصالح المتطرفين الذين لا حاجة ولا امكانية ولا يوجد ضغط عالمي ومحلي للتفاهم معهم. وهناك، ايضاً، من اوغل اكثر وقال: لقد كانت صفقة التبادل، عملياً، نهاية الفصل الاخير في اتفاق شامل، غير مباشر، مع سوريا ومع القيادة الفلسطينية الخاضعة لها» (عل همشمار، ٢٨/٥/١٩٨٥).

اما صحيفة دافار فقد تناولت الموضوع من زاويته السياسية المحلية، فكتبت: «في الثامن والعشرين من شهر حزيران (يونيو) ١٩٨٤، أي قبل اسابيع معدودة من انتخابات الكنيست الحادي عشر، ابرمت حكومة اسرائيل، برئاسة اسحق شامير، اتفاقاً لتبادل الاسرى مع سوريا. وقد نفذ الاتفاق بسرعة، حيث اطلقت سوريا سراح ثلاثة جنود وثلاثة مواطنين اسرائيليين (حراس مكتب الاتصال الاسرائيلي في ضبية) مقابل افراج اسرائيل عن ٣٠٠ جندي وضابط سوري. وعندها تساءل الجميع لماذا لم تشمل الصفقة الاسرى الموجودين بايدي جبريل؟ ولسنا بحاجة للحديث عن علاقة وارتباط جبريل ومنظمته بسوريا. ولو اراد السوريون لشملت الصفقة اولئك الاسرى. غير ان الحكومة السابقة ووزير دفاعها وافقوا، في حينه، على تقديم التنازل. وقيل، في حينه، ان الحكومة استعجلت ابرام الصفقة 'لاحتياجات انتخابية' تلاقت مع المصلحة السورية في عودة الليكود، مجدداً، الى السلطة... ومهما كان السبب، ففي اللحظة التي فصلت فيها الحكومة السابقة بين اسرى سوريا واسرى احمد جبريل، حددت مصير صفقة الاسرى الحالية. بكلمات اخرى: بعد ابرام الصفقة مع سوريا، فرضت الحكومة السابقة على الحكومة الحالية مفاوضات منفردة مع احمد جبريل... والتنازل تم، في الواقع، قبل سنة. اما الثمن الباهظ فقد دفعناه اليوم» (دافار، ٢١/٥/١٩٨٥).

ربط قضية التنظيم الارهابي اليهودي بالعملية

موقف القوى اليمينية:

من ابرز القضايا التي فجرتها العملية الاخيرة، خروج الحركات الفاشية والمفرطة بالعنصرية، سواء على صعيد المستوطنين او على المستويين البرلماني والحكومي، بالمطالبة بالافراج عن اعضاء التنظيم الارهابي اليهودي.

ولقد كشف النقاب عن ان حزب العمل الحاكم، بقيادة شمعون بيرس، كان قد اجرى محادثات مع اسحق شامير حول امكانية الافراج عن اعضاء التنظيم الارهابي اليهودي قبل الاعلان عن عملية تبادل الاسرى. وتبين، في وقت لاحق، ان بعض الوزراء الاسرائيليين اعلموا حركة غوش ايمونيم وسائر المستوطنين في الضفة والقطاع بتفاصيل العملية للاستعداد للقيام بحملة للافراج عن اعضاء التنظيم اليهودي. وهذا ما يفسر، عملياً، قيام دوائر المستوطنين بسد الطرق على مداخل عدد من القرى والمدن العربية قبل وصول الاسرى المحررين.

وعلم في السياق ذاته، ان وزراء في الليكود، وكذلك الوزراء يوسف شابيرا (موراشاه) واسحق بيرتس (شاس) ويغئال هوروفيتش، ينوون التقدم بطلب الى الحكومة، لكي توصي بالافراج عن اعضاء التنظيم اليهودي في اعقاب عملية التبادل الاخيرة. كذلك، طالب عدد من الوزراء باجراء نقاش مستعجل في الكنيست لاقرار سياسة اسرائيل تجاه ما سمي بـ «الارهاب» الفلسطيني.

وفي هذا الصدد، افاد حايم كورفو، وزير المواصلات (الليكود)، بأنه تبلور، في مشاورات داخلية بين وزراء الليكود، طلب اصدار عفو عن اعضاء التنظيم اليهودي. وقد تم التوجه بهذا الموضوع الى رئيس الحكومة، الذي اعلن ان الافراج عن اعضاء التنظيم اليهودي غير وارد حالياً. واضاف كورفو ان لديه شعوراً بأن رئيس الحكومة سيستجيب لهذا الطلب (دافار، ٢١/٥/١٩٨٥).

وفي ظل حملة التحريض الواسعة التي قادتها وسائط الاعلام والتيارات الفاشية الاسرائيلية، تحرك المستوطنون في الضفة الغربية بهدف حمل الحكومة على الافراج عن زملائهم من اعضاء التنظيم الارهابي اليهودي. وافادت الانباء بأن مجموعات من المستوطنين شرعت بانشاء تنظيمات مسلحة مستقلة مهمتها قتل الاسرى الفلسطينيين المحررين.

وفي كريات اربع، نشطت مجموعة من المستوطنين بتحرير وثيقة، في نفس اليوم الذي تم فيه الافراج عن الفدائيين، جمعت عليها مئات التواقيع. وتندد الوثيقة ـ العريضة بالافراج عن الفدائيين. وتحذر من عواقب هذا «القرار التعيس» الذي يحتمل ان يتسبب بزيادة اعمال «الارهاب» وقتل اليهود على ايدي الفدائيين المحررين انفسهم. واختتمت الوثيقة بصيغة تهديد، جاء فيها: «نظن اننا ننظر الى [الفدائيين] المحررين على انهم مسؤولون عن الهدوء التام